تابع لحدود في علم النحو

بسم الله الرحمن الرحيم

(وبه ثقتي)

قالَ الشيخُ الإمامُ العالمُ العلامةُ[1] أبو العباسِ الشيخُ شهابُ أحمدُ الأبديِ رحمه اللهُ تعالى، ونَفَعَنا ببركاتِهِ في الدنيا والآخرة.

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيدِنا محمدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وسَلَّمَ تسليماً كثيراً. وبعدُ... فهذه نبذةٌ لطيفةٌ في النحو جمعتُها لمن أرادَ ذلك. وباللهِ التوفيقُ، وهو حسبُنا ونعمَ الوكيل[2].

النحوُ في اللغةِ: القصدُ[3].

- حد[4]النحو[5]: علمٌ به يُعرف أحوالُ أواخرِ الكلم[6]العربية إفراداً وتركيباً[7].
- حدُّ الكلامِ[8]: ما تضمَّنَ مِنَ الكلامِ[9] إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته[10].
- حدُّ اللفظِ: هو الصوتُ المشتملُ على بعضِ الحروف[11].
- حدُّ التركيب: ضمُّ كلمةٍ إلى مثلِها فأكثر[12].
- حدُّ الإفادة: ما حصلَ للسامعِ ما لم يكنْ عنده بالوضعِ، أي بالقصد[13].
- حدُّ الكلمة: لفظٌ دالٌّ بالقوةِ[14] أو بالفعلِ على معنى مفرد[15].
- حدُّ الكلم: ما رُكِّب من ثلاثِ كلماتٍ فصاعداً، أفاد[16]، أم[17] لم يُفِد[18].

---

[1] في الأصل " أبي "، وهو خطأ.

[2] العبادةُ كلها ساقطةٌ من ب و ج. وجاء في ب: "بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيم. الحمد لله الذي جعل النحوَ صلاحَ الألسنة. وأشهد أن اللهَ الذي لا تأخذه نومٌ ولا سِنَةٌ. وأشهد أن سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله المبعوث بكل خصلة حسنة. صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأحبابه وعظم شرف وكرم" وجاء في ج "هذه حدود النحو للعلامة الأبذي.."

[3] ساقطة من أ، وانظر شرح الألفية: لابن الناظم ص 18 وهناك معانٍ أخرى انظر لسان العرب - نحو، وشرح الحدود في النحو: للفاكهي ص 51.

[4] الحد: ما يمنعُ الشيءَ المحدودَ من الخروجِ عما حُدَّ به، ويمنعُ غيره من الدخولِ فيه. ومنه اشتقاقُ حدودِ الدار. والحدُّ في اللغةِ: المنعُ. ومنه سُمِّي البوَّابُ حداداً لمنعِه الطارقَ من الدخولِ انظر: (شرح ملحة الإعراب: للحريريّ ص 37، ولسان العرب: لابن منظور - حدد والتعريفات: للجرجاني ص 13).

[5] وفي ج "حد الكلمة".

[6] في ب "أبنية الكلام".

[7] انظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: لأبي حيان ص 31. وهذا التعريفُ خاصٌّ بالنحو، وأورد ابنُ جنِّي في الخصائص 1: 43: "انتحاء سَمْت كلامِ العربِ في تصرفهِ من إعرابٍ وغيرهِ. كالتثنيةِ والجمعِ، والتحقير، والنسبِ، والإضافةِ والتركيبِ، وغير ذلك، ليلحق مَنْ ليسَ مِنْ أهلِ اللغةِ العربية بأهلِها، في الفصاحة، فيتكلمُ بها وإن لم يكنْ منهم. وإن شذَّ بعضُهم عنها رُدَّ بهِ إليها".

[8] في ب ظهر العنوان وطمس التعريف، وموقعُه هناك بعدَ تعريف الكلمة.

[9] في ج "الكلم".

[10] انظر: شرح الألفية: لابن الناظم ص 20، وشرح اللمحة البدرية في علم العربية: لابن هشام 1: 177.

[11] انظر التعريفات للجرجاني ص 247 والعبارة من (المشتمل) إلى هنا غير ظاهرة في ب. كما أن موقع التعريفِ في النهايةِ، وفي ج موقع العبارة بعد سطرين، إذ ورد هنا "حد الكلام".

[12] العبارةُ من "كلمة" إلى هنا غيرُ ظاهرة في ب.

[13] هذا التعريفُ مطموسٌ في ب.

[14] أي الضميرُ في نحو "افعل" الأمر، " وتفعل "، فإنه كلمةٌ بالقوة. انظر: شرح كتاب الحدود للأبدي، لابن قاسم المالكي النحوي ص 28 وأضاف: "فكان الأحسنُ أن يقدمَ قولَه بالقوةِ أو بالفعلِ على "دال"، لأن المرادَ أن الكلمةَ لفظٌ بالقوةِ أو بالفعلِ".

[15] موقعها في ب و ج ليس هنا. بل في أولِ الباب.
وانظر: المصباح: للمطرزي ص 37، وشرح اللمحة البدرية: لابن هشامِ 1: 152، والنكت الحسان ص 32والتعريفات: للجرجاني ص 238، وفي معظمهم: "الكلمةُ قولٌ موضوعٌ لمعنى مفرد"، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع: للسيوطي 1: 3.

[16] هذه الكلمة ساقطة من أ.

١٧ في ج "أو".

مثال كلمة: " زَيْد ".
مثالُ الكَلِم: "إن قامَ زيدٌ".
مثال الكلامِ: "زيدٌ قائمٌ".
مثال ما اجتمعَ فيه[١٩]الكلامُ والكَلِمُ "زَيْدٌ أبوه قَائِمٌ"[٢٠].
- أقسامُ الكلامِ: اسمٌ[٢١] وفعلٌ وحرفٌ[٢٢].
- وأقسامُ الاسمِ ثلاثةٌ: ظاهرٌ ومضمرٌ[٢٣]ومبهمٌ[٢٤].

- وأقسامُ الفعلِ ثلاثة٢٥: ماضٍ٢٦ ومضارعٌ٢٧ وأمرٌ٢٨.

---

[١٨] العبارةُ من الكلم إلى هنا مطموسةٌ في ب. وانظر: شرح الألفية: لابن الناظم ص 21، وهمع الهوامع 1: 12 وشرح الحدود في النحو: للفاكهي ص 77. وقيل: لا يقال إلا على ما فوق العشرة. انظر: شرح الأشموني 1: 25.

[١٩] العبارةُ إلى هنا ساقطة من ب، وترتيبُها في "ج" مختلفٌ. فقد جاء مثالُ الكلامِ قبلَ مثالِ الكلمِ.

[٢٠] العلاقة بين الكلمِ والكلامِ أن الكلمَ أخصُ من الكلامِ، باعتبارِ اشتراطِ التراكيبِ من الثلاثِ، وأعمُ منه بسببِ عدمِ اشتراطِ الفائدةِ. والكلامُ أخصُ من الكلمِ باشتراطِ الفائدةِ فيه. وأعمُ منه بعدمِ اشتراطِ التركيبِ من الثلاثِ، بل يتركبُ أيضاً من كلمتين: كهذا زيدٌ ومما زاد على الثلاث: كظننتُ زيداً قائماً أبوهً فبينهما عمومُ من وجهٍ. انظر شرح الحدود في النحو: للفاكهي ص 78-79.

[٢١] اختلفَ النحويون في العلَّةِ التي بسببِها سُمِّي، فذهبَ البصريون إلى أنَّه أوضحَ معناه لأن المسمَّى قبلَ وضعِ الاسمِ عليه كانَ خاملاً وبعدَ وضعِ الاسمِ عليه صارَ نابهاً. وقيل: لأنَّه سَمَا على الفعلِ والحرفِ، لأنَه يُسندُ ويُسنَدُ إليه، والفعلُ يُسندُ ولا يُسندُ إليه، والحرفُ لا يُسندُ ولا يُسندُ إليه. وقال الكوفيون: لأنَّه وسمٌ على المُسَمَّى يُعرفُ به، أي علامةٌ، تقولُ وسمتُ البعيرَ: إذا وضعتُ عليه علامةً يُعرفُ بها. انظر: (الغرة المخفية: لابن الخباز على الدرة الألفية: لابن معطٍ ص 84 – 85).

٢٢ انظر: اللمع: لابن جني ص 90. وإنما كانَ الكلامُ ثلاثةَ أشياءَ، لأن جميعَ الأشياءِ لا تخلو أن تكونَ ذاتاً أو حدثاً للذاتِ أو واسطةً بينهما. فالاسمُ عبارةٌ عن الذاتِ. والفعلُ عبارةٌ عن الحدثِ. والحرفُ عبارةٌ عن الواسطةِ بينهما، ولا يوجدُ قسمٌ رابعٌ. فلما كانَ كذلكَ حُكِمَ بأنَّ الكلامَ ثلاثةٌ.
وجوابٌ ثانٍ: وهو أن في الكلامِ ما يُخبرُ عنه به فسُمِّي اسماً، ومنهُ ما يُخبرُ به ولا يُخبرُ عنه فسُمِّي فعلاً، ومنه ما لا يُخبر عنهُ ولا بهِ، فسُمِّي حرفاً. ولمْ يوجدْ قسمٌ رابعٌ. فحُكِمَ بأنَّ الكلامَ ثلاثةٌ.
وجوابٌ ثالثٌ: وهو أن جميعَ المعاني يُعَبَّرُ عنها بهذِه الأشياءِ الثلاثةِ، فعُلِمَ أنَّه لا رابعَ لها.
وجوابٌ رابعٌ: وهو أن الكلمةَ إما أن لا تستقل بالمفهوميةِ وهو الحْرفُ، أو تستقل دالة ببنيتِها على الزمانِ وهو الفعلُ أولا وهو الاسمُ. انظر: (شرح عيون الإعراب: للمجاشعي ص 45، والنكت الحسان ص 33).

[٢٣] المضمرُ مشتقٌ من الإضمارِ. وهو مأخوذٌ إما من الإخفاءِ كقولِهم: أضمره في نفسِه إذا أخفاه، وفلانٌ أضمرتْهُ البلادُ: أي أخْفَتْهُ. وإما من الإضمار الذي هو الهزالُ، كقولِهم: "فرسٌ مضمرٌ" إذا كان خفيفَ اللحمِ، لأن منه ما هو على حرفٍ واحدٍ كالتاءِ في "قمت"، والياءِ في " غلامي ". انظر: (شرح ألفية ابن معطٍ: لابن القوَّاس: 1: 645).

[٢٤] العبارةُ في "ب" لا يوجدُ فيها حرفُ عطفٍ بين أقسامِ الكلامِ وأقسامِ الاسمِ، وفي "ج" العبارةُ مبتورةٌ، حيث جاءت هكذا: "أقسامُ الكلامِ ثلاثةٌ: ظاهرٌ . ومضمرٌ".
والمعروفُ أنَّ المبهمَ هو اسمُ الإشارةِ والموصولُ، وبعضُهم يضيفُ "أي"، لأنَّها لا تتمُّ إلا بصلةٍ أو عائدٍ. انظر: الإشارة إلى تحسين العبارة: للمجاشعي ص 25، والمصباح: للمطرزي ص 126، 127، وشرح ألفية ابن معطٍ 1: 617، 632، 683، 2: 1217. والجامع الصغير في النحو: لابن هشام ص 18.

٢٥ وإنَّما كانَ الفعلُ على هذهِ القسمةِ ليدلَّ على أنَّ الأزمنةَ ثلاثةٌ: ماضٍ ومستقبلٌ وحاضرٌ، وإنما كانتْ كذلك لأنها حركاتُ الفلكِ. فمنها حركةٌ مَضَتْ وتقضَّت، ومنها حركةٌ لم تأتِ بعدُ، وبينهما حركةٌ تفصلُ بينَ الماضيةِ والآتيةِ، ويدلُّ عليه قولهُ تعالى: **{لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ}** (مريم 64).
انظر: (التبصرة والتذكرة: للصيمريّ 1: 90، وشرح ملحة الإعراب: للحريريّ ص 59 - 60، والغرّة المخفية ص 146).

٢٦ في ب "ماضِي".

٢٧ بعضُهم يُسَمِّيْهِ "المبهمِ". انظر: الغرةِ المخفية ص 151، وبعضُهم يُسَمِّيْهِ "الحالَ"، انظر شرح ألفية ابن معطٍ 1: 305، وبعضُهم يُسَمِّيْهِ المستقبلَ. انظر شرح الفصيح: لابن هشام اللخمي ص 48 - 55 -،57.

- وأقسام الحرف ثلاثةٌ ٢٩: خاصٌّ بالأسماءِ، كحروفِ ٣٠ الجر ٣١ خاص بالأفعال كالنواصبِ والجوازم٣٢، ومشتركٌ بينهما كـ"هل"٣٣.

---

٢٨ جاء في الهمع 1: 7 الفعلُ ثلاثةُ أقسامٍ خلافاً للكوفيين في قولِهم: قسمان، وجعلوا الأمرَ مقتطعاً من المضارع.

٢٩ في أ "ثلاث" وهو تحريفٌ.

٣٠ في أ "لحروف" وهو تحريف.

٣١ هذا مصطلحُ البصريين، والكوفيون يُسَمُّونَها حروفَ الإضافةِ، وقد يُسَمُّونها حروفَ الصفاتِ، لأنها تقعُ صفاتٍ لما قبلها من النكرات.
وسُمِّيتْ كذلك، لأنها تَجُرُّ معاني الأفعالِ القاصرةِ إلى الأسماء، كما قال ابنُ الحاجبِ أو لأنها أُضيفتْ إلى عملِها. كما يقال: حروفُ النصبِ وحروفُ الجزمِ، قاله الرضي. أو لأن كسرةَ الحرفِ تقرب الحنك الأعلى من الأسفلِ والشفة العليا من السفلى، فهو من جررتُ الشيءَ إذا سحبته. وتُسَمَّى أيضاً حروف الإضافةِ، لأنها تضيفُ معاني الأفعالِ إلى الأسماءِ، ويُعَبِّرُ عنها الكوفيون بحروفِ الخفضِ كأنَّ اللسانَ ينخفضُ أي يستفلُ طرفه عندَ النطقِ بالكسرةِ، وإنما اختصَ الجرُ بالأسماءِ دونَ الأفعالِ، لأنَّ الجرَّ أصلهُ أن يكونَ بالإضافةِ، والإضافةُ إلى الفعلِ لا تصحُ، لأشياءَ، منها أنَّ الإضافةَ تكونُ إلى الأعيانِ الثابتةِ، والأفعالُ ليستْ بأعيانٍ ثابتةٍ، لأنها أعراضٌ والأعراضُ لا يبقى زمانُها أو يقلُّ بقاؤُها. ومنها أنَّ الأفعالَ أدلةٌ وليستْ بالمدلولِ عليه. والإضافةُ لا تكونُ إلى الأدلةِ، وإنما تكونُ إلى المدلولِ عليه، نحو: "غلام زيدٍ". و"صاحب عمروٍ". ومنها أنَّ المضافَ إليه يقومُ مقامَ التنوين، وليسَ من قوةِ التنوين أن يقومَ مقامهَ شيئانِ قويّانِ، وهما الفعلُ والفاعلُ، لأن الفاعلَ لا يخلو من فاعلهِ ألبتة، مظهراً أو مضمراً، ومنها أن الإضافةَ إنَّما دخلتِ الكلامَ لتخصصِ أو تعرف، والفعلُ لا يُخصصُ ولا يُعرفُ، لأنه لا يكونُ إلا نكرةً، فإذا لم يتخصصْ في نفسهِ ولم يتعرَّفْ كانَ أحرى ألا يُخصصَ غيرَه ولا يُعَرِّفه.
انظر: شرح عوامل الإعراب: للمجاشعيّ ص 56 - 57، وشرح ألفية ابن معطٍ 1: 225، 376، وشرح المفصل 4: 74. 8: 7، والهمع 2: 19، والمصطلح النحويّ: عوض القوزي ص 118.

٣٢ الجزم في الأصل: القطع، ومنه الأمر الجازم، وفي الاصطلاح حذف حركة أو حرف من حروف العلة، أو ما شبه به بعامل، وهو مشبه بالدواء، لأنه إن صادف فضلة وهي الحركة حذفها، وإلا قطع بعض أجزاء الفعل. كما أن الدواء كذلك، واختص الفعل بالجزم، لخفته وثقل الفعل. وإنما اختص الجزم بالأفعال، لأن الأسماء ليس فيها جزم لتمكنها وللحاق التنوين بها فإذا ذهب التنوين، لم يجمعوا عليه ذهابه وذهاب الحركة، ومعنى هذا أنك لو جزمت لالتقى ساكنان: آخر الاسم والتنوين، فلم يكن بد من حركة أحدهما أو حذفه. فلو حركت آخر الاسم لم يبن للجزم تأثير.والتنوين لا يحرك حركة لازمة، لأنه إنما وضع لهذا المعنى ساكنا، ولا يجوز حذف آخر الاسم، لأن الحذف لا يلحق الحروف الصحاح. فلم يبق إلا حذف التنوين، ولو حذفت التنوين وأنت قد حذفت الحركة لأجحفت، لأن حذف شيئين إجحاف بالكلمة. ولا يلزم مثل هذا في الفعل، لأن الفعل لا تنوين فيه. وإن شئت قلت: لو جزموا لسقطت الحركة. وإذا سقطت الحركة سقط التنوين معها، لأنه تابع لها. ألا ترى أنه لا يوجد إلا بوجودها. وقيل: لم يدخل الجزم الأسماء، لأنه لو دخل لكان تعريضا للبناء. وذلك أنه قد يلقى آخر الاسم ساكن فيكسره لالتقاء الساكنين، حركة التقاء الساكنين حركة بناء، وقيل: الحروف الجازمة نافية، والأسماء لا تنفى، وإنما تنفى أحوالها، فلذلك لم يدخل الجزم فيها.
انظر (شرح عيون الإعراب للمشاجعي ص 55- 56، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس 1: 315.227).

٣٣ هناك تقسيمات أخرى وهي: عامل، هامل، عامل مرة هامل أخرى.
فالعامل على ضربين: عامل في الاسم وعامل في الفعل . فالعامل في الاسم على ضربين:
أحدهما: ما عمل عملا واحدا نحو: من وإلى.
والثاني: ما عمل عملين نجو: إن ، وليت ، والعامل في الفعل على ضربين:
أحدهما: ما عمل الجزم، نحو: لم وإن.
والثاني: ما عمل النصب نحو: أن ولن.
والهامل على ضربين: أحدهما: ما دخل على الاسم والفعل، ولم يختص بأحدهما نحو، هل وبل وثم.
والثاني: ما صيغ فيما دخل عليه حتى صار كأحد أجزائه أو نزل تلك الليلة، نحو: لام المعرفة، وسين الاستئناف، وسوف، وقد.

- حدُّ الاسم: كلُّ كلمةٍ دَلَّتْ على معنى في نفِسها، ولم تتعرَّضْ٣٤ بنيتها للزمان٣٥.

- حدُّ الفعل كلُّ كلمةٍ دلتْ على معنى في نفسِها. وتعرضتْ بنيتُها للزمان٣٦.

- حدُّ الحرف٣٧: كلُّ كلمةٍ لا تدلُ على معنى في نفسِها، لكن في غيرها٣٨.

- حد الاسمِ الظاهر: ما دَلَّ بلفظِه وحروفِه على معناه.

- حد المضمر٣٩: ما دلَّ على مُسَمَّاهُ بقرينةِ التكلّمِ أو الخطاب أو الغيبة٤٠.

- حد المبهم٤١: ما افتقرَ في الدلالةِ على معناه إلى غيرهِ٤٢.

- حد الماضي٤٣: ما وقعَ وانقطع وصلح٤٤ معهُ أمس٤٥.

والعامل مرة الهامل أخرى، على ضربين: أحدهما "لا" فإنها تعمل في لغة أهل الحجاز ولا تعمل في لغة تميم.
والثاني: حتى ، فإنها تعمل إذا كانت بمعنى إلى أو بمعنى مع ولا تعمل إذا كانت للتعظيم أو للتحقير و"لا"فإنها تعمل إن كانت نهيا أو نافية للجنس ولا تعمل إن كانت جوابا لهل.
انظر شرح ألفية ابن معط 1:216.

٣٤ في ب "تعرض".

٣٥ جاء في اللمع لابن جني ص 90 : "الاسم ما حسن فيه حرف من حروف الجر، أو كان عبارة عن شخص، فحرف الجر نحو قولك: من زيد، وإلى عمرو. وكونه عبارة عن شخص، نحو قولك: هذا رجل وهذه امرأة".
انظر: التبصرة والتذكرة: للصميري1: 74 ، وشرح المفصل: لابن يعيش 1: 22، والتعريفات للجرجاني ص40، وشرح الحدود في النحو للفاكهاني ص92.

٣٦ انظر التعريفات للجرجاني ص 215 وفي اللمع ص 90 - 91: " الفعل ما حسُن فيه قد أو كان أمراً". ومثله في تلقيح الألباب في عوامل الإعراب للشنتريني ص 45 وفي شرح اللمحة البدرية 2: 321 جعل اختلاف البنية لاختلاف الزمان سمة الفعل المنصرف فقط حيث قال: "الفعلُ منصرفٌ وهو ما اختلفت بنيته لاختلاف زمانه نحو قام وجامد وهو مالزم بناء واحداً وهو عسى... الخ".
وانظر أيضاً: شرح عيون الإعراب: للمجاشعي ص 47، والتبصرة والتذكرة 1: 74، وشرح المفصل 7: 2، والنكت الحسان 33 وفيه أن دلالتَه على الحدثِ بما فيه من حروفِه، ودلالته على الزمان ببنيتِه وهيئتِه.

٣٧ سمي حرفا لوقوعه طرفا أولا كان أو أخيرا كالتنوين، لأن طرف الشيء حرفه. ومنه حرف السين وحرف الجبل وحرف الوادي. ويجوز أن يكون من قولهم: "فلان يحترف بكذا" أي يتعيش ويتصرف. فلتصرف هذه الحروف وعملها في الأسماء والأفعال سميت حروفا. ويجوز أن يكون من الانحراف ، وذلك أنه قد انحرف عن الاسم والفعل وصار قسما برأسه. انظر (شرح عيون الإعراب للمجاشعي ص53، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس 1: 215).

٣٨ انظر اللمع ص 91، والتبصرة والتذكرة 1: 74، والتعريفات للجرجاني ص114، والهمع 1: 4، وفي تلقيح الألباب ص 45: "علامته امتناع علامات الأسماء والأفعال".

٣٩ في ج: "حد الاسمِ المضمر"، والمضمرُ والضميرُ من مصطلحاتِ البصريين. والكوفيون يقولون الكناية والمكنى. وقيل لا فرقَ بينَ المضمر والمكنى عندَ الكوفيين. أما البصريون فيقولون: المضمراتُ نوعٌ من المكنياتِ، فكلُّ مضمرٍ مكنى، وليس كلُّ مكنى مضمراً. انظر: شرح المفصل 3: 84، والهمع 1: 56.

٤٠ انظر: الجامع الصغير ص 19.

٤١ في ج: "حد الاسم المبهم".

٤٢ من بعد "افتقار" إلى هنا غير واضح في ب.

٤٣ في ب وج: "حد الفعلِ الماضي".

٤٤ في ب و ج: "وحسنُ".

- حدُّ المضارع٤٦: ما كانُ في أولهِ إحدى الزوائدِ الأربع٤٧، يجمعُها قولُك: "أنيت"٤٨.

- حدُّ الأمر٤٩: ما دَلَّ على الطلَّبِ. وقَيِلَ نُونَ التَّوكيدِ٥٠.

الاسمُ لَهُ خَوَاصٌّ: تخصه من أوَّلِه ٥١وخَوَاصٌّ تَخُصُّه مِنْ آخره ٥٢وخَوَاصٌّ تَخُصُّه ٥٣ مِنْ وَسَطِه

وخَوَاصٌّ تخصُّه من معناه٥٤.

---

٤٥ هذه الكلمة غير واضحة في ب. وانظر : الغرة المخفية ص 147، وفي شرح الألفية لابن الناظم ص 27: "وعلامة الماضي أن يحسن فيه تاء التأنيث الساكنة، نحو نعمت وبئست ، وهو موضوع للماضي من الأزمنة".

٤٦ في ب وج "حد الفعل المضارع"، والمضارع يقال له: "المبهم" ، ومعنى المضارع المشابه، يقال: "ضارعته وشابهته وشاكلته وحاكيته": إذا صرت مثله. وأصل المضارعة: تقابل السخلين على ضرع الشاة عند الرضاع. يقال: تضارع السخلان: إذا أخذ كل واحد بحلمة من الضرع، ثم اتسع . فقيل لكل مشتبهين متضارعان. والمراد أنه ضارع الأسماء أي شابهها بما في أوله من الزوائد الأربع وهي: الهمزة والنون والتاء والياء. ومن أوجه الشبه أيضا أنه يجري على حركات اسم الفاعل وسكناته. فيضرب على وزن ضارب. ومنها اتصال الواو والنون به، فيضربون كـ"ضاربون" لفظا، وإن اختلف معنى الواو فيهما. ومنها مشاركته الاسم في دخول لام التوكيد عليه في خبر إن، وامتناع دخولها على الماضي فيه. وقيل سمي مضارعا لضعفه عن رتبة الاسم في الإعراب ، أخذ من قولهم: "رجل ضرع" أي ضعيف ، والأول أظهر . انظر شرح عيون الإعراب: للمجاشعي ص55، وشرح المفصل لابن يعيش 7: 6، وشرح ألفية ابن معط 1: 241، 312.

٤٧ هذه الزوائد الأربع هي: ألف المتكلم في مثل "أقوم" . ونون المتكلم إذا كان معه غيره مثل ننطلق. وتاء المخاطبة والأنثى الغائبة نحو تقوم أنت، وتذهب هند. وياء الغائب نجو: زيد يكرم ويحسن (التبصرة والتذكرة 1: 90، وشرح ملحة الإعراب: للحريري ص73: 75).

٤٨ في شرح التحفة الوردية ص 121: "والذي يحسن فيه لم هو المضارع. نحو: أدري - تقول فيه: لم أدر". وانظر اللمع ص 91. وخُصت الزيادة بهذه الحروف دون غيرها، لأن أول ما زيد حروف المد واللين، لامتناع خلو الكلام عنها وعن أبعاضها التي هي الحركات فهي أمهات الحركات ولا تخلو كلمة منها أو من أبعاضها لأن الألف تتعذرُ زيادتها أولاً لسكونها والساكنُ لا يُبتدأ به. فعدل عنها إلى الهمزة، لأنها من مخرجها، ولأنها أقربُ الحروفِ إليها ولأنها تبدلُ من الألفِ، وتبدل الألف منها. والواو لو زيدت أولاً لأدى إلى اجتماع ثلاث واوات عند دخولِ حرف العطف على فعل فاؤه واو، وهو مستهجن، فأبدل منها التاء. كما أُبدلت من "تجاه" وأما الياءُ فزيدتْ لعدم المانعِ من الزيادةِ، ولأنهم جعلوها الياء، وأما النونُ فزيادتُها لأنها أشبهتْ حروفَ المدِّ واللِّينِ من وجوهٍ: أحدها: أن فيها غُنَّةٍ كالمدِّ. وثانيها: أنها تكونُ علامةً للرفع في الأفعالِ الخمسةِ، كما أنَّ الألفَ والواوَ علامةُ الرفعِ في التثنيةِ والجمعِ. وثالثها: أن النونَ تكونُ ضميراً لجمعِ المؤنثِ، كما أنَّ الواوَ ضميرٌ لجمعِ المذكر، وجُعلتِ الهمزةُ للمتكلِّمِ، لأنَّه أولُ والهمزةُ أولُ المخارجِ، والنونُ للجمعِ، والواحدِ المعظَّمِ القائمِ مقامَ الجمعِ، لأنها تكون للجماعةِ في نحو " فَعَلْنَ ". ولمشابهتِها الواوَ التي هي ضميرُ الجمعِ، والتاءُ للمخاطبِ مطلقاً، نحو: " أنتَ قُمْتَ "، وللغائبةِ نحو: " هندٌ قامتْ "، والغائبتين نحو: " الهندانِ قامتا "، والياءُ للغائبِ وللغائبين، لأنها لخفائِها تناسبُ حالَ الغائبِ، وقيلَ إنَّها اختصتْ بهذهِ الحروفِ لأنها أبعاض الضمائر الموضوعةِ، كما دلَّتْ عليه هذه الحروف. فالهمزةُ مأخوذةٌ من أنا، والنونُ من نحن، والتاءُ من أنت، والياءُ من هي. ولم تؤخذِ الواوُ من هو، وإن كانَ الأصلُ لكونهِ مذكراً للمانعِ المذكورِ انظر: (شرح عيون الإعراب: للمجاشعيٍّ ص 54 - 55، وشرح ألفية ابن معطٍ 1: 313).

٤٩ ذكر ابنُ الخبَّازِ وابنُ معطٍ أن فعلَ الأمرِ مستقبلٌ. وعلامتُه أن يُقرنَ به "غد"، وذكر أنَّ الفعلَ المضارعَ مشتركٌ بينَ الحاضرِ والمستقبلِ. تقولُ: يكتبُ الآن ويكتبُ غداً. (الغرة المخفية ص 147 - 148).

٥٠ انظر : شرح التحفة الوردية ص 121 . وشرح الألفية لابن الناظم ص 27.

٥١ العبارة ساقطة من ب.

٥٢ في ب "اخريه"، وفي ج "وسطه".

٥٣ في ج "آخره".

٥٤ وب "خواص".

فالذي يخصُّه٥٥ من أولهِ:

حروفُ الجرِّ٥٦، وحروفُ القَسَمِ، والألفُ واللامُ التي للتعريف٥٧.وأدواتُ النداءِ. ونواسخُ الابتداءِ٥٨.

والذي يخصُّه٥٩ من وسطِه: التكسيرُ٦٠ والتصغير٦١.

والذي يخصُّه من آخره٦٢: الخفضُ والتنوين، وتاءُ التأنيثِ التي تبدلُ هاءً في الوقف، وعلامةُ التثنيةِ والجمع٦٣، وألفُ التأنيثِ المقصورةُ والممدودةُ٦٤، وياءُ النسبِ.

والذي يخصُّه٦٥ من معناهُ: كونُه فاعلاً ٦٦ وكونهُ مفعولاً ٦٧، وكونُه مبتدأ، وكونُه خبراً ٦٨، وكونُه مفرداً٦٩، وكونُه مجموعاً، وكونُه معرفاً، وكونُه منكراً ٧٠، وكونه مذكراً وكونُه مؤنثاً ٧١، وكونُه يُخبرُ عنه، وكونُه يُضاف ويُضاف إليه٧٢.

والفعلُ٧٣ له٧٤ خواصٌّ: تخصُّه من أولهِ، وخواصٌّ من وسطِه، وخواصٌّ تخصُّه من آخره ٧٥، وخواصٌّ تخصُّه من معناه.

---

٥٥ في ب "خصه".
٥٦ من أوله إلى هنا غير واضح في ج. ويختص الاسم بالجر لكون عامله لا يفيد معنى إلا فيه، ولأن الجر ثقيل فانفرد به الاسم لخفته. اننظر : (شرح ألفية ابن معط 1: 227).
٥٧ الكلمة غير واضحة في ب، وذهب سيبويه إلى أن المعرف هو اللام وحده والهمزة للوصل ، وذهب الخليل إلى أن مجموعهما هو المعرف. انظر المسألة بالتفصيل في شرح ألفية ابن معط 1: 723 – 724.
٥٨ هي العوامل اللفظية الداخلة عليهما . وتنقسم إلى أفعال وحروف . أما الأفعال فضربان: حقيقي ، كظننت وأخواتها، وهي تنصبها . وغير حقيقية وهي: كان وأخواتها، ولما تقصت عن درجة الأفعال الحقيقي أطلق على معمولها ما يطلق على معمول الحرف، والزجاجي يسميها حروفا خلافا للجمهور.
وأما الحروف فضربانِ: الأولُ: ما ولا المشبهتانِ بليس في لغةِ أهلِ الحجاز.
والثاني: إن وأخواتها، ولا التي لنفيِ الجنس. (شرح ألفية ابن معطٍ 1: 856، 857).
٥٩ في ب "تخصه".
٦٠ جمعُ التكسير كثيرُ الاختلافِ لا يكادُ يسلمُ فيه بناءٌ من كثرةِ الشذوذِ. (التبصرة والتذكرة 2: 640).
٦١ في ب "التصغير والتكسير".
٦٢ في ب "تخصه".
٦٣ في أ "وعلامته".
٦٤ في ب "الممدودة والمقصورة".
٦٥ في ب "تحصه".
٦٦ في ب "مفعولا".
٦٧ في ب "فاعلا".
٦٨ بعده في ب: "وكونه مجروراً".
٦٩ بعده في ب: "وكونه مثبتا"، وفي ج: "وكونه مثنى".
٧٠ موقعها في ج ليس هنا، وإنما بعد "وكونه مضافاً ومضاف إليه".
٧١ موقعها في ج بعد: "وكونه مفردا وكونه مثنى".
٧٢ في ب "وكونه يضاف إليه ، وكونه يخبر به ويخبر عنه"، وفي ج: "وكونه مضافا ومضاف إليه، وكونه ... وكونه يخبر به، وكونه يخبر عنه".
٧٣ في ب وج "الفعل".
٧٤ غير واضحة في ب.
٧٥ وهذه تسمى علامات لفظية : انظر شرح الفية ابن معط 1: 213).

فالذي٧٦ يخصُّه ٧٧ من أولهِ: قدْ ٧٨، والسينُ٧٩، وسَوْفَ ٨٠، وأدواتُ العَرْضِ وأدواتُ التحضيضِ ٨١ والنَّواصبُ، والجَوَازم٨٢، وحروفُ الشرْطِ٨٣، ولَوْ التي هي حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ ٨٤، والذي يخصُّه٨٥ مِنْ وسطِه:

التَّصرْيفُ، وهو اختلافُ أبنيتهِ٨٦ لاختلافِ أزمنهِ٨٧.

والذي يخصُّه٨٨ من آخره تاءُ الفاعلِ ٨٩، وتاءُ التأنيثِ الساكنُة، وياءُ المخاطبةِ ٩٠، ونونا ٩١ التوكيدِ

الثقيلةُ والخفيفةُ، واتصالُ الضمائر ٩٢ ِبه على حدِّ فَعَلا ٩٣ وفَعَلُوا ٩٤ وفَعَلْنَ ٩٥. وبناؤُه من غير

عارضٍ يعرضُ له٩٦.

---

٧٦ في ب "الذي".
٧٧ في ب وج "تخصه".
٧٨ كلمة "أوله قد" مطموسة في ب.
٧٩ وهي عندَ البصريينَ حرفٌ قائمٌ بنفسِه، وقالَ الكوفيونَ: هي محذوفةٌ من سوف.
انظر: (الغرة المخفية: لابن الخبَّاز ص 77).
٨٠ السينُ وسوف موضوعانِ للاستقبالِ، ومعناهما التنفيسُ، وهو التوسعةُ، وفي سوف دلالةٌ على زيادةِ تنفيسٍ، كأنَّهم جعلوا زيادةَ الحرفِ دلالةً على زيادةِ المعنى، وإنَّما لم يعملا في الفعلِ مع كونِهما مختصَّين به لتنزُّلِهما منزلةَ أحدِ أجزائِه كلامِ التعريفِ مع الأسماءِ، وفي "سوف" لغاتٌ: سوف وسو وسف، وإنما اختصَّ الفعلُ بهما، لأنهما يخلصان المضارعَ للاستقبالِ بعد صلاحتيه له وللحال، وهذا لا يتأتَّى إلا في الفعل. انظر: (شرح ألفية ابن معطٍ 1: 212).
٨١ أدوات التحضيض هي: هلا وألا ولولا ولوما، وهذا أحد وجهين لاستعمال الأخيرين.
والوجه والآخر: أن يستعملا للدلالة على امتناع الشيء لوجود غيره، ويلزمان حينئذ الابتداء مثل: "لولا زيد لأتيتك". والأجود القول أنها مفردة، لأن التركيب على خلاف الأصل. وقيل: إنها مركبة فهلا من هل الاستفهامية ولا النافية ،فحدث من تركيبها التحضيض وهو الحث على طلب الشيء وقيل: هي مركبة من هل التي للحث ولا الاستفهامية. وأصل "ألا" هلا، فأبدل من الفاء همزة، كقولهم: أرقت الماء وهرقته، وقيل من أن ولا، فقلبت النون لاما وأدغمت في لام "لا". ولولا ولوما مركبين من لو وحرفي النفي. وهذه الأحرف مختصة بالأفعال ، لأن معناها لا يصح إلا فيها، فإن وليها الماضي كانت للتوبيخ على ترك فعلو لامتناع طلب فعل الماضي، وإن وليها المضارع كانت تحضيضا على فعله، لإمكان طلبه، ونقل عن سيبويه أن معناها التحضيض مطلقا، وتأول تحضيض الماضي على أنه إن فاته فعله فلا يفوته فعل مثله، ويقال فيها: التحضيض والحض: بمعنى الحث ، وقيل الحض لا يكون إلا في الخير، والتحضيض يكون في الشر.
(انظر الغرة المخفية ص 159 – 160. وشرح ابن عقيل 4: 56. وشرح ألفية ابن معط 1: 337).
٨٢ في ب "الناصب والجازم".
٨٣ في ب وج "المضارعة".
٨٤ في ب "الامتناع في امتناع"،و"لو"فسرها سيبويه بأنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره. وفسرها غيره بأنها حرف امتناع لامتناع. وهذه العبارة الأخيرة هي المشهورة. والأولى الأصح. انظر (ابن عقيل 4: 47).
٨٥ في ب "تخصه".
٨٦ في ب "أبنية"، وفي ج مطموسة هي وسابقتها.
٨٧ في أ "او مننه"، والتصريف : هو تغيير الكلمة بالحركات والزيادات والنقصان والقلب للحروف وإبدال بعضها من بعض (التبصرة والتذكرة 2: 788).
٨٨ في ب "تخصه".
٨٩ في ب وج "الفعل".
٩٠ في أ "وتا للمخاطب".
٩١ في أ "نون" ، إذا اتصل بالمضارع نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة حصل له تغييران ، أحدهما: في لفظه وهو البناء، والثاني في معناه وهو تخليصه للاستقبال. وإنما زيدت النون آخر الفعل، لأن الاسم لما كان يلحقه التوكيد في أوله جعل تأكيد الفعل في آخره حطا لرتبة الفرع عن الأصل، ولأنه لو زيد في أوله لاجتمع زيادتان: حرف المضارعة والنون (شرح ألفية ابن معط 1: 366).
٩٢ في ب "الضمير".

=

والذي تخصُّه من معناه: كونُه ماضياً، وكونُه مضارعاً، وكونُه أمراً ٩٧، وكونُه يُخبرُ به ولا يُخبرُ عنه، وكونُه لا يُضافُ ولا٩٨ يُضافُ إليه.

الجَرُّ٩٩: عَلَمُ الإضافةِ١٠٠، والرَّفْع١٠١ علمُ الفاعليةِ والنصب علمُ المفعولية١٠٢.

- حَدُّ التنوين: نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ ١٠٣ تلحقُ١٠٤ الاسـم بَعدَ كماله، تفصلُه عمَّا بعدهَ، تثبت ١٠٥ لفظاً، وتسقطُ خطّاً، لغير التوكيد١٠٦.

أقسامُ التنوينِ الخاصِّ١٠٧ بالأسماءِ أربعةٌ:

- تنوينُ التمكين١٠٨.	- وتنوينُ التنكير١٠٩.

وفي أ و ج "الرفع" بلا واو.
٩٣ في ب "فعلى".
٩٤ في ب "فعلو". واعلم أنه إذا اتصل به الواو ضم ما قبلها نحو: "ضربوا ورضوا" ليدل على شدة امتزاج الفعل بالفاعل إلا ما في آخره ألف، فإنه يفتح ليدل على الألف المحذوفة (شرح ألفية ابن معط 1: 310).
٩٥ كان سيبويه يرى أن الألف والواو والياء ضمائر مطلقا، وكان أبو عثمان المازني وجماعة من التحريين، منهم الأخفش، يذهبون إلى أن الألف في "قاما"، و"يقومان"، حرف مؤذن بأن الفعل لاثنين، والواو في "قاموا" و"يقومون" حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة، أنك إذا قلت: "الزيدان قاما" و"الزيدون قاموا"، فالفاعل ضمير مستتر في الفعل كما كان في الواحد من نحو: "زيد قام"، وقيل إن المازني يرى أن الألف علامة مطلقا. انظر (شرح المفصل 3: 88، 7: 8. وشرح ألفية ابن معط 1: 361).
٩٦ الفعل " يعرض له " ساقط من أ.
٩٧ العبارة من "والذي تخصه..." إلى هنا ساقطة من أ.
٩٨ هذه الكلمة ساقطة من ب.
٩٩ في ب "الخفض" ويلاحظ أن الجر مرادف الخفض، لكن الخفض عبارة الكوفيين، وإنما كان الجر علم الإضافة، لأنه الحركة المختصة بالاسم، لأن الرفع والنصب قد دخلا الفعل، ولأن الفعل قد استبد بالرفع والنصب عملا فلم يبق إلا الجر. وقيل: لما كانت تزاد في الفاعل والمفعول كان أثرها متوسطا بين الأمرين المختصين بها وهو الجر، لأنه أخف من الرفع، وأثقل من النصب، وسمي جرا،لأنه حركة يستقل بها اللسان وينجر. انظر (الغرة المخفية ص 93، 174، وشرح ألفية ابن معط 1: 225، 376).
١٠٠ الإضافة في اللغة: الإسناد والإلصاق ، فسمى النحويون إسناد اسم إلى اسم إضافة لذلك، لأنه إلصاق أحدهما بالآخر، لضرب من التعريف أوالتخصيص. انظر (شرح عيون الإعراب للمجاشعي ص 212، وشرح ألفية ابن معط 1: 729).
١٠١ من رفع المنزلة ، لكونه عَلَماً لإعرابِ الفاعلِ الذي هو أعلى المراتبِ ، وورد أنَّ الرفعَ أعلى وجوهِ الإعرابِ مرتبةً لاستغنائِه عن النصبِ والجرِ في قولِك: "قائمٌ زيدٌ" ، "وزيدٌ منطلقٌ"، والنصبُ والجرُ لا يوجدانِ حتى يتقدمَ الرفعُ كقولِك: "ضربَ زيدٌ عمراً مررت بزيدٍ". انظر: (شرح ملحة الإعراب ص 80 ، وشرح ألفية ابن معطٍ 1: 225.
١٠٢ مِنْ نَصَبَه المرضُ: إذا غيَّره، لكونِه علماً لإعرابِ المفعولِ الذي يتأثَّرُ بفعل الفاعل ولأنه إعرابٌ لما يُستغنى عنه ويُطرحُ. انظر: (الغرَّة المخفية 93، وشرح ألفية ابن معطٍ 1: 225).
وفي أ و ج "النصب" بلا واو.
١٠٣ في ب "زائدة ساكنة".
١٠٤ في ب "تلي".
١٠٥ في أ و ج "تنوب".
١٠٦ عبارة " لغير التوكيد " ساقطة من ب . وانظر : المحلى : لابن شقير ص 301.
١٠٧في ب "الخامسة".
١٠٨ في ب و ج "التمكن". وهو الذي يدلُ على تمكنّ مدخوله في الاسمية ، كزيد . انظر : التعريفات : للجرجاني ص 67 ، وشرح الحدود للفاكهي ص 286.

- وتنوينُ العِوَض١١١.	- وتنوينُ المقابلةِ١١٠.

- حَدُّ الإعرابِ١١٢: لفظاً ما جِيء١١٣ به لبيانِ مقتضى العاملِ، من حركةٍ، أو حرفٍ، أو سكونٍ، أو حذفٍ ١١٤. وحَدُّه معنى ١١٥: تغييرُ أواخر ١١٦ الكلمِ، لاختلافِ العاملِ الداخلِ عليها، لفظاً أو تقديراً١١٧.

- حَدُّ البناءِ١١٨: لفظاً ما جِيَ به لا لبيانِ ١١٩ مقتضى العاملِ من شبهِ الإعرابِ، وليسَ حكايةً أو

اتباعاً أو نقلاً أو تخلّصاً١٢٠ من سكونين١٢١.

وحدُّه معنى: لزومُ آخر الكلمةِ١٢٢ حركةً أو حرفاً أو سكوناً أو حذفاً لغير عاملٍ ولا اعتلالٍ١٢٣.

---

١٠٩ هو الذي يفرقُ بينَ المعرفة والنكرة ، كصةٍ وصه . انظر التعريفات: للجرجاني ص 67 وشرح الحدود للفاكهي ص 286 - 287.

١١٠ هو الذي يقابلُ نون جمع المذكر السالم ، كمسلماتٍ . انظر التعريفات: للجرجاني ص 67 وشرح الحدود للفاكهي ص 288.

١١١ وتنوين صرف ما لا ينصرف، كقولهِ: أو الفا مكةَ من وُرْقِ الحمى . ومنها التنوين اللاحقُ للمنادى المفردِ في الضرورةِ ، كقولهِ: سَلَامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْهَا. ومنها تنوينُ الحكايةِ، كما لو سُمِّي رجلٌ أو امرأةٌ بعاقلةٍ لبيبة، فإنه لا يُغيّرُ لفظه، لكونه محكياً. وهناك تنوينُ الترنّمِ، وهو المبدلُ من حرفِ الإطلاقِ. وتنوينُ الغالي وهو اللاحقُ للرويِّ المقيّد. وهذانِ النوعانِ لا يختصّانِ بالأسماءِ، بل يدخلُ تنوينُ الترنّمِ على الأسماءِ كقولهِ: "الدّموع الذُّرَفَن"، وعلى الأفعالِ، كقولهِ: "وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَن"، والحروفِ كقولهِ: "فَهَلْ لَهَا أَنْ تردّ الخمس هلن" . وإنما اختصتِ الأنواعُ السابقةُ بالأسماءِ لأنها لمعانٍ لا تليقُ بغيرها، لأنَّ الأمكنية والتنكير والمقابلة للجمعِ المذكر السالم وقبول الإضافةِ والتعويض عنها مما استأثرَ به الاسمُ على غيره.

انظر:(شرح الألفية :لابن الناظم ص 24، 25 ،وشرح ألفية ابن معطٍ:1:204 - 206).

١١٢ رأيُ الجمهور أنَّ الإعرابَ هو نفسُ الاختلافِ الذي هو مسبّبٌ للحركاتِ والحروفِ، واختارَ ابنُ الحاجبِ أنَّه نفسُ الحركاتِ والحروفِ، وسُمِّي إعراباً، لأنه يبيّنُ المعاني، وقيل: لأنه يُزيلُ عربَ الكلامِ أي فساده، وقيل: لأنَّ المتكلّمَ متحبِّبٌ إلى السامعِ به، اشتقاقاً من قولِهم: "امرأةٌ عَرُوبٌ " أي متحبّبة.

انظر: (الغرّة المخفيّة ص 91، وشرح ألفية ابن معطٍ 1: 225).

١١٣ في ب "جاء".

١١٤ العبارة من حركة إلى هنا غير واضحة في ب.

١١٥ والعلّة في أنّه جعلَ الإعرابَ آخرَ الكلمةِ: أنَّ الإعرابَ وُضعَ لتبيين المعنى وتمييز الصفةِ المتغايرةِ في الأسماءِ، وسبيلُ الصفةِ أنْ تأتيَ بعدَ أنْ يُعلمَ الموصوفُ ولا طريقَ لعلمِه إلا بعد انتهاءِ صيغتِه، فلهذا جُعلَ الإعرابُ في آخرِه، وقيلَ لأنَّ الكلمةَ لا تدلُّ على معنى إلا بكمالِها. انظر: شرح ملحة الإعراب: للحريريّ ص 82، والغرّة المخفيّة ص 92.

١١٦ في ب "معناه".

١١٧ انظر: تلقيح الألباب ص 47.

١١٨ سُمِّي بناءً، لأنه في اللّغةِ عبارةٌ عن وضعِ الشيءِ على صفةٍ يُرادُ بها الثبوتُ، فكان مناسباً لمعناه الصناعيِّ.انظر: (الغرّة المخفية ص 96،وشرح ألفية ابن معطٍ 1 :231)

١١٩. في ب "لبيان" بالإثبات.

١٢٠ في ب "تخليصا".

١٢١ في ب "سكون بين".

١٢٢ في أ "الطمه". بحذف تكملة الكاف.

١٢٣ هذه الكلمةُ مطموسةُ في ب، وانظر: شرح اللمحة البدرية: لأبي حيّان 2 : 369، وشرح الأشمونيّ 1 : 49 - 50.

وجاءَ في الكافيةِ في النّحو: لابن الحاجبِ 2 : 2 "المبنيُّ ضربانِ : إما مبنيٌّ لفقدانِ موجبِ الإعرابِ الذي هو التركيبُ، كالأسماءِ المعددةِ كواحد، اثنان، ثلاثة. وألف، باء، تاء، ثاء، وزيد، عمر، وبكر. وإما مبنيٌّ لوجودِ المانعِ من الإعرابِ مع حصولِ موجبه، وذلك المانعُ مشابهةُ الحرفِ أو الماضي أو الأمر، وهي التي سمَّاها مبنيَّ الأصلِ، أو كونُه اسمَ فعلٍ كما يجيءُ، قال: ولا يفسدُ الحدُّ بلفظةِ أو، لأنَّها لمجرّدِ أحدِ الشيئين ههنا، لا للشكِّ الذي ينافي تبينَ الماهيّةِ، قال: ولمْ أقلْ في حدِّه مالا يختلفُ آخرهُ، كسائر النحاةِ، لأن معرفةَ انتفاءِ

=

ألقابُ الإعرابُ أربعةٌ: رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ وجزمٌ١٢٤.

ألقابُ البناءِ أربعةٌ: ضمٌّ وكسرٌ وفتحٌ وسكونٌ١٢٥.

الأصلُ في الأسماءِ الإعرابُ١٢٦، وما بُني منها فَعَلَى خِلافِ الأصل.

والأصلُ في الأفعالِ البناءُ، وما أُعرب١٢٧ منها فَعَلَى١٢٨ خلافِ الأصل١٢٩.

والمبنيُّ من الأسماءِ ستةٌ:

المضمراتُ١٣٠، وأسماءُ الإشارةِ، وأسماءُ الشروطِ، وأسماءُ الاستفهامِ،وأسماءُ الأفعالِ وأسماء

الموصولات١٣١، وزادَ ابنُ مالكٍ١٣٢ سابعاً وهي الأسماءُ١٣٣ قبلَ١٣٤ التركيب١٣٥.

الاختلافِ فَرْعٌ على تَعقِّلِ ماهِيَّةِ المبنِي، فلا يستقيمُ أنْ يجعلَ تعقل ماهيّةِ المبني فرعاً على معرفةِ انتفاءِ الاختلافِ، فيؤدي إلى الدور، كما ذكرَ في الإعرابِ، هذا كلامهُ، وهذا الحدُّ لا يصحُّ إلا لمنْ يعرفُ ماهيةَ المبني على الإطلاقِ، ولا يعرفُ الاسمَ المبنيَّ، ولو لم يعرفْها لكان تعريفاً للمبنيِّ بالمبنيِّ، لأنه ذكرَ في حدِّ المبني لفظَ المبنيِّ".

١٢٤ رُوي عن المازنَّي أن الجزمَ ليس بإعرابٍ. انظر: (شرح الأشمونيّ 1: 66). والعبارة من ألقاب إلى هنا ساقطة من ب.

١٢٥ في ب "ضم وفتح وكسر وسكون". والتمييزُ بينَ علاماتِ الإعرابِ والبناءِ مذهبُ البصريينَ، أما الكوفيون فلم يفرِّقوا بينَ ما هو للإعرابِ وما هو للبناءِ. انظر : شرح الكافية: للرضي 2 : 3، والمصطلح النحوي: عوض القوزي ص 185.

١٢٦ العبارة من في إلى هنا غير واضحة في ب.

١٢٧ في ب "اعترب".

١٢٨ العبارة من "في" إلى هنا ساقطة من أ.

١٢٩ هذه كلُّه مذهبُ البِصريينَ، وحجتُهم أنَّ الأسماءَ تدلُّ بالتأليفِ الواحدِ على المعانيِ المختلفةِ، فاحتاجتْ إلى الإعرابِ للفصلِ بينَ معانيِها، مثلُ ذلك قولُك: "ما أحسنِ زيد"، فالكلامُ يحتملُ النفيَ والاستفهامَ والتعجبَ، والإعرابُ هو الفاصلُ بينها. فإذا قلتَ: "ما أحسنَ زيدٌ" نفيتَ، وإنْ نصبتَ "زيداً" تعجَّبتَ، وإنْ قلتَ: "ما أحسنُ زيدٍ؟" استفهمتَ. وأمَّا الأفعالُ والحروفُ فدالــَّةٌ على معانيها من غيرِ التباسٍ. لذلك كانَ الأصلُ في الأفعالِ والحروفِ البناءَ، لأنها أدواتٌ توجبُ الإعرابَ، وليسَ سبيلُ الأدواتِ أن تُعربَ. ولأنَّ المقصودَ من الأفعالِ الدلالةُ على اقترانِ الأحداثِ بالأزمنةِ المحصلةِ، وكلُّ صيغةٍ تدلُّ على معنى وزمانِه فلا حاجةَ إلى إعرابِها، ولأنَّ الحروفَ معانيها في غيرِها فَجَرَتْ مجرى بعضِ الكلمةِ، وذلك لا يستحقُ إعراباً، ولم تخالفْ أصلَها، لأنَّه لم يعرضْ لها ما يخرجُها عنه. وقال الكوفيونَ إنَّ الإعرابَ أصلٌ في الاسمِ والفعلِ، لأنَّ اللبسَ الذي أوجبَ الإعرابَ في الأسماء موجودٌ في الأفعالِ في بعضِ المواضعِ نحو: "لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ"، بالنصبِ نهيٌ عنِ الجمعِ بينَهما، وبالجزمِ نهيٌ عنهما مطلقاً، وبالرفعِ نهيٌ عن الأولِ وإباحةُ الثاني. وأُجيبَ بأنَّ النصبَ على إضمارِ أن، والجزم على إرادةِ "لا"، والرفع على القطعِ، فلو أظهرتَ العواملَ المضمرةَ لم تحتجْ إلى الإعراب.

وذهبَ بعضُ المتأخرينَ إلى أنَّ الفعلَ أحقُّ بالإعرابِ من الاسمِ، لأنه وُجد فيه بغيرِ سببٍ، فهو له بذاتهِ، بخلافِ الاسمِ فهو له لا بذاتهِ، فهو فَرْعٌ.

انظر: (الصاحبي في فقهِ اللغةِ وسنن العرب في كلامِها: لابن فارس ص 190 - 191، وشرح ملحة الإعراب: للحريريّ ص 75، والمرتجل: لابن الخشّاب ص 34، والغرّة المخفية ص 89، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها: للسيوطيّ 1: 329).

١٣٠ هذا مصطلحٌ بصريٌّ، والكوفيونَ يسمُّونه الكنايةَ. والفرَّاءُ يطلقُ عليه مصطلحَ المكنى، والمضمراتُ كلُّها مبنيّةٌ لشبهِها بالحروفِ في المعنى، لأنَّ كلَّ مضمرٍ متضمنٌ معنى التكلّمِ أو الخطابِ أو الغيبة، وهو من معانيِ الحروفِ، مدلول عليه بالياءِ، ونا، والكاف، والهاء حروفاً في نحو: إيّاي وإيّانا وإيّاك وإيّاه، وقيل: بُنيت

=

والمعربُ من الأفعالِ: الفعلُ المضارعُ ١٣٦ بشرطِ أنْ يَعْرى ١٣٧ منْ نونِ التوكيدِ المباشرةِ ومنْ نونِ الإناثِ.

المضمرات استغناءً عن إعرابِها باختلافِ صيغِها لاختلاف المعاني . انظر : (شرح الألفيّة: لابن الناظم ص 57، والمصطلح النحويّ: عوض القوزي ص174 ، والهمع 1 :56).

١٣١ هذه الكلمة ساقطة من ب.

١٣٢ هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجيانيّ الأندلسيّ الشافعيّ، نشأ بالأندلس ، ثم استقرَّ بدمشق، كان من أحسنِ خَلْقِ اللهِ ذهناً، مع ما هو عليه من الدينِ المتينِ، وحسنِ السمتِ، ورقةِ القلبِ. وهو صاحب الألفية المشهورة في النحو، وله عدةُ مؤلفاتٍ، توفي سنة 672هـ. انظر: (فوات الوفيات : لابن شاكر الكتبي 3، 407، والبداية والنهاية: لابن كثير 12: 267، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: للدمامينيّ 1: 25، والنجوم الزاهرة: لابن تغري بردي 7: 244، والوافي بالوفيات: للصفدي ص 359 ، ونفح الطيب: للمقري 2 : 422 - 427).

١٣٣ في ب "أسماء".

١٣٤ في أ "مـل".

١٣٥ معلومٌ من قواعدِ النحو أنَّ الأسماءَ قبلَ التركيبِ لا يُحكمُ عليها ببناءٍ ولا إعرابٍ، ومرادُ ابن مالكٍ من الأسماءِ المبنيةِ بسببِ الشبهِ الإهماليِّ إنما هو أسماءُ الحروفِ المقطعةِ نحو قاف نون سين بسردها دونَ عطفٍ، قال في شرح التسهيل 1: 38: "ومما يشكلُ أمرهُ من الأسماءِ المبنيةِ ما بُني قبلَ التركيبِ كحروفِ التهجي المسرودة". وقال في شرح الكافيةَ الشافيةَ 1: 216: "وأما شبهُ الحرفِ في الإهمالِ والإشارة بذلك إلى ما يورد من الأسماء دونَ تركيبٍ كحروفِ الهجاءِ المفتتح بها السور فإنها مبنيةٌ لشبهها بالحروفِ المهملةِ في أنها لا عاملة ولا معمولة". وهذه القاعدة معروفةٌ عندَ النحاةِ قبلَ ابنِ مالكٍ فقد ذكرها الأخفشُ في معاني القرآن 1: 19 حيث قال :"أما قوله ألم فإن هذه الحروف أسكنت، لأن الكلام ليس بمدرج ، وإنما يكون مدرجاً لو عطف بحروف العطف، وذلك أن العرب تقول في حروف المعجم كلها بالوقف إذا لم يدخلوا حروف العطف فيقولون ألفْ باءْ تاءْ ثاءْ ، ويقولون ألفٌ وباءٌ وتاءٌ وثاءٌ".

١٣٦ إعرابُ الفعلِ المضارعِ عندَ البصريين استحسانيٌّ لمناسبتهِ الاسمَ، وعندَ الكوفيينَ بالأصالةِ لا بالشبهِ، وإنَّما أُعربَ الفعلُ المضارعُ لمشابهتِه الاسمَ من ثلاثةِ أوجهٍ: أحدها: أنه يقعُ في معناه، كقولك: كانَ زيدٌ يقومُ، في معنى "قائما".

الثاني: أنَّ لامَ الابتداءِ تدخلُ عليه في خبر "إن"، كما تدخلُ على الاسمِ، تقولُ: "إنَّ زيداً لَيقومُ". كَما تقولُ "إنَّ زيداً لقائمٌ".

الثالث: أنَّ الحرفَ ينقلُه من احتمالِ زمانين إلى اختصاصٍ بواحدٍ بعينِه، كما أنَّ الحرفَ ينقلُ الاسمَ من احتمالِ الجنسِ إلى اختصاصٍ واحدٍ بعينِه، تقولُ: "يُصَلـي"، فيحتملُ الحالَ والاستقبالَ، فإذا قلتَ: "سَيُصَلِّي"، و"سَوْفَ يُصَلِّي" اختصَّ بالمستقبلِ دونَ الحالِ، كما تقولُ: "رجل" فيحتملُ كلَّ واحدٍ من هذا الجنس، فإذا قلتَ: "الرجل" اختصّ بواحدٍ بعينِه ، فلمَّا أشبهَ الفعلُ الاسمَ من هذه الوجوهِ أُعطي الإعرابَ فهو للاسمِ بحقِّ الأصلِ، وللفعلِ بحقِّ الشبهِ. انظر: (التبصرة والتذكرة 1 : 76 ، 77 ، والغرَّة المخفية ص 101 ، وشرح ألفية ابن معطٍ 1 : 313).

١٣٧ في أ "يعرو".